مجلـــــــــة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الآداب والعلـــــــــوم مسلاته/ جامعة المرقب

تُنشـر البحوث والدراســات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضــايــا المجتــمعيــة المعــاصــرة في شــتى التخصـصــات العلميــة والدعــــوة عــامة

توجه جميع المراسلات والبحوث الى رئيس تحرير المجلة

على العنوان التالي:

كلية الآداب والعلوم / مسلاته - ليبيا

الرابط الالكتروني للمجلة: http://qlaj.elmergib.edu.ly

البريد الالكتـــــــــروني: journalalqala@gmail.com

رقم الايداع القانوني: 2020/477

دار الكتب الوطنية بنغازي

طباعة/ دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع- طرابلس –ليبيا / 2021

مَجلة القلعة

هيئة التحرير

د. سالم مفتاح أبوالقاسم رئيسا
د. ناصر مفتاح الزرزاح عضواً
د. عادل ضوً الورفلي عضوا

الهيئة الاستشارية

د. نصر الدين البشير العربي رئيساً
د. مصطفى عبدالسلام المبرد عضواً
د. محمود منصور احميد عضوا
د. عبدالناصر محمد الفيتوري عضوا
د. عبدالناصر المبروك سليم عضوا
د. يوسف مفتاح طالب عضوا

تنفيذ

أ. عبدالقادر التومي منصور

قواعد ومعايير النشر بالمجلة

حرصاً من هيئة التحرير على استخدام الأسلوب العلمي الأمثل في كتابة البحوث والدراسات التي تنشرها، وأخذاً إلى التيسير على الباحثين والقراء نأمل من الجميع الالتزام بالقواعد والمعايير التالية:

1) يقر الباحث كتابياً بأن بحثه لم يسبق نشره، أو أرسله لجهة أخرى للنشر.

2) أن يكون البحث أو الدراسة في موضوع مما تُعنى به المجلة.

3) ينبغى أن يكون البحث مراجعاً مراجعة لغوية سليمة، وخالياً من الأخطاء المطبعية، قبل تقديمه للمجلة.

4) يقدم البحث إلى لجنة تحرير المجلة مكتوباً بإحدى اللغتين العربية أو الانجليزية، مرفقاً بملخص لا يزيد عن (300) كلمة، ونسخة محفوظة على قرص حاسوب (CD) قابلاً للقراءة والكتابة.

5). يلتزم الباحث بالأسلوب العلمي المتبع في كتابة المصادر والمراجع والاقتباس (حسب المدارس المعروفة) ويشار إلى **جميع المراجع والمصادر التي أشير إليها في هامش كل صفحة، وبترقيم جديد لكل صفحة، وفي قائمة المراجع في نهاية البحث، وترتب ترتيباً أبجدياً، وتأتي المراجع العربية أولاً ثم المراجع الأجنبية بعدها**.

6) الأشكال البيانية والخرائط المرفقة بالبحث تكون مرسومة أو مصورة تصويراً نقياً يسمح بنشرها على مساحة الكتابة بالصفحة،أما الصور الفوتوغرافية فلا ينبغى أن يزيد عددها على عشر، ويراعى فيها الدقة والوضوح.

7) يفضل ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة.

8) تكون الطباعة على ورق (A4) ومقاس لا يزيد عن(12سم×21 سم) بنوع الخط (Sakkal Majalla) وبحجم (14) للنص بالنسبة للبحوث التي تكتب باللغة العربية، ونوع الخط (Times New Roman) وبحجم (10) بالنسبة للبحوث التي تكتب باللغة الإنجليزية.

9) توضع الآيات القرآنية بين قوسين زهراوين وفقاً لرسم المصحف الحاسوبي، وتضبط الأحاديث وأبيات الشعر بالشكل.

10) الالتزام بالمنهج العلمي في البحث والتوثيق.

11) تعرض البحوث المقدمة إلى المجلة على مقيمين متخصصين في سرية تامة، وتكون توصياتهم ملزمة.

12) البحوث المنشورة في المجلة تكون ملكاً لها بمجرد تسليمها ولا ترد أصولها إلى أصحابها، سواء نشرت أو لم تنشر.

13) البحث المنشور في المجلة يعبر عن رأي صاحبه، وهو المسؤول عنه أدبياً وقانونياً، ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة.

14).اللغة العربية هي اللغة الأساسية للمجلة، وتقبل البحوث المكتوبة بلغات أجنبية على أن تكون مقرونة بملخص باللغة العربية.

هيئة التحرير

الإمام مالك بن أنس
استحقاق للإمامة في الحديث والفقه

د. عبدالحكيم ميلاد الكاسح
جامعة المرقب/ كلية الآداب والعلوم مسلاته/ قسم اللغة العربية والدراسات الاسلامية.

ملخص:
هدفت الدراسة إلى إبراز جلالة الإمام مالك وعلو مرتبته في الحديث والفقه معا، واستحقاق لرتبة الإمامة فيهما، وتميزه في ذلك عن بقية أئمة المذاهب السنية المتبعة: أبي حنيفة والشافعي؛ المتفق على إمامتهما في الرأي والفقه دون الحديث، وأحمد بن حنبل؛ المتفق على إمامته في الحديث والأثر، دون الرأي والفقه. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي لسيرة الإمام مالك العلمية، و استنباط الأسباب، والمعطيات، وجوانب السمو، التي تهيأت لمالك إبان طلبه للعلم، وبذله له، وتأليفه فيه، والتي أدت بمجموعها_ بعد توفيق الله عز وجل _ إلى استحقاقه لرتبة الإمامة والريادة، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها:
1. دور الجذور العلمية مع الشرف والفضل في الأسرة التي نشأ فيها الإمام مالك، مع حظوته بالعيش والتلقي في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، يوم كانت حاضرة الإسلام الأولى في عصر التابعين وتابعي التابعين.
2. تشرفه بأخذ الحديث عن أنبل أهل هذا الشأن في عصره وهما التابعان الجليلان: ابن شهاب الزهري، ونافع مولى بن عمر.
3. تفقهه على إمامين من جِلّة أئمة التابعين، اشتهر أحدهما بجودة القريحة ورجاحة الرأي؛ وهو ربيعة بن أبي عبدالرحمن.
والآخر عبدالله بن هرمز الأصم الذي اشتهر بتقواه، وشدة تحريه، مع جلالته في العلم بالسنة اعتقادا ومنهجا، ودرايته بما خالفها من مقالات أهل البدع والأهواء.
4. اشتهاره بالتقوى، مع شدة التحري في الفتوى، وكبير تعظيمه لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتباعه للآثار، حتى تأوّل السّلَفُ من التابعين وتابعي التابعين أنه هو المراد بحديث عالم المدينة الذي تُضرب له أكباد الإبل طلبا للعلم.

الكلمات المفتاحية: الامام مالك، بن آنس، استحقاقات الامامة، الفقه، الحديث.

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على أشرف المرسلين محمد بن عبدالله، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذا بحث يتناول إبراز ملامح ومقومات استحقاق الإمام مالك بن أنس للإمامة في الحديث والفقه، أو الرأي والأثر، وانفراده بهذه الميزة من بين أئمة المذاهب السنية الأربعة، وإقامة الحجة والبرهان على ذلك، وجعلته بعنوان: الإمام مالك بن أنس ـ استحقاق للإمامة في الحديث والفقه.

أسباب اختيار موضوع البحث وأهميته:

نظرا لما ظهر في ساحة الدعوة وبعض أوساط المشتغلين أو المنتسبين إلى العلم في بلادنا ليبيا – فضلا عن غيرها من بلاد العالم الإسلامي - في العقود المتأخرة، من ترك التفقه على مذاهب الأئمة عموما، ومذهب الإمام مالك في بلادنا خصوصا، بحجة الأخذ من الكتاب والسنة مباشرةً لقصور المذهب في موافقة السنن والآثار في كثير من فروعه – بزعمهم -، وهذا مع ما فيه من المغالطة التي آلت بهم غالبا إلى تقليد من هم دونهم من علماء ودعاة معاصرين!، والجمود على ترجيحاتهم واختياراتهم بدعوى موافقتها للدليل، مع ما تقدم فإنه من لوازم هذه الدعوى الجهل بمقام إمام المذهب مالك بن أنس، الذي شهدت له الأمة بأنه رائد مدرسة الحديث والأثر، مع فقه رصين وإعمال للرأي في الجمع بين النصوص بما يتوافق مع مقاصد الشريعة وقواعدها – مع يقينِنا بأنه كغيره يؤخذ من قوله ومن مشهور

مذهبه ويُردّ متى تبيّن مخالفته الظاهرة للدليل السالم من المعارضة -، فرأيت من باب الاعتراف بالفضل والذب عن علماء الأمة أن أبحث في المقومات والحجج التي تدل على علُوِّ مقام الإمام مالك في جمعه بين الرأي والأثر وإمامته في ذلك، وجمعها وتقريبها في بحث مستقلٍ.

الدراسات السابقة:

لا شك أن دراسات كثيرة تناولت سيرة الإمام مالك أو حياته العلمية أو أصول مذهبه أو فروع فقهه وما خالف فيه الجمهور أو انفرد به، أو تناول مؤلفاته، والموطأ على وجه الخصوص، وغير ذلك مما له علاقة بذلك، إلا أنني لم أجد فيما اطّلعت عليه من تناول في بحث مستقلٍ ملامح وحجج استحقاق مالك للإمامة في الحديث والفقه معًا، مع أنه قد أشار إليها تصريحا أو تلميحا ثُلّة من فقهاء الأمة ومحدّثيها، من المتقدمين والمتأخرين؛ فأخذت على نفسي في هذا البحث أن أجمع من خلال سيرة الإمام العلمية جملة من البوادر والأسباب والمعطيات والاستنباطات الدالة على ذلك، مع ملاحظة ملامح التوفيق التي اختصه الله بها لنيل هذه الدرجة وانفراده بها دون الأئمة الثلاثة أبي حنيفة والشافعي وأحمد.

خطة البحث:

بالإضافة إلى هذه المقدمة فقد قسّمت البحث إلى مبحثين، وخاتمة، على النحو التالي:

المبحث الأول: ملامح الإمامة عند مالك؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بواعث ترسخ الإمامة عند مالك

المطلب الثاني: مالكٌ عالم المدينة وإمام دار الهجرة

المبحث الثاني: شواهد استحقاق الإمامة؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإمامة في الحديث والأثر

المطلب الثاني: الإمامة في الفقه والرأي

خاتمة: احتوت على أهم نتائج البحث.

المبحث الأول: ملامح الإمامة عند مالك.

المطلب الأول: بواعث ترسخ الإمامة عند مالك:

الدارس لترجمة الإمام مالك يتبين له جملة من الاعتبارات التي اجتمعت له في طور نشأته العلمية، تبرز منها بعض بواعث وملامح تكون المَلَكَة الفقهية، وصفاء مورده الذي نهل منه الحديث، الأمر الذي أدى إلى تميز كيانه العلمي واكتسابه بعض خصائص الإمامة التي نالها واعتُرِف بها له بعد ذلك.

فالبيئة الأُسرية التي ولد فيها لها حظ ظاهر من طلب العالم داخل المحيط العلمي لمدينة رسول الله ﷺ، الصرح العلمي الأول في حاضرة الإسلام آنذاك بدون منازع، مع بكورة طلبه للعلم ونهله من معينه الأول، وذلك بأخذه للقرآن على يد مقرِئ المدينة الأول الذي اجتمعت العامة والخاصة فيها على قراءته: نافع بن أبي نعيم[1]، ثم طلبه الدّؤوب في رواية الحديث مع الفهم والدراية من جهة، وطلبه لعلم الفقه والمسائل، كل ذلك على يد ثُلّة من جِلّة علماء المدينة من التابعين رضي الله عنهم.

فأسرة مالك ـ رحمه الله ـ كان لها حظٌّ في حمل العلم، والعناية به، ومجالسة أهله، وخاصة في مجال الرواية والتحديث، فمالكٌ من تابعي التابعين، واختُلِفَ في صحبة جدِّ أبيه أبي عامر، وفي شهوده المغازي إلا

1- ينظر: السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ، ص 53، ترتيب المدارك 2/ 36.

بدرًا[1]، لكنّ الراجح أنّه أسلم في اليمن، وقدِمَ المدينة بعد وفاة النبي ﷺ فهو تابعيٌّ مخضرمٌ[2].

أمّا جدّه مالك بن أبي عامر فهو من كبار التابعين المدنيين وفضلائهم، روى عن عمر وعثمان وعائشة وعن غيرهم من كبار الصحابة والتابعين، وكان من الأربعة الذين غسّلوا عثمان ـ رضي الله عنه ـ وحملوه ليلًا إلى قبره، وهو من أهل شورى عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله عنه ـ، وأخرج له الشيخان في صحيحيهما[3].

وكذلك عمّه أبو سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر، كان من رواة الحديث، روى عنه مالك والتابعي الجليل ابن شهاب الزهري وغيرهما، ثقةٌ وحديثه في الصحيحين[4].

ولأخيه النضر أيضًا طلبٌ للعلم وروايةٌ للحديث[5]، أمّا والده أنس فهو وإنْ لم تُعرف له روايةٌ على الصحيح، إلا أنّ له حظٌّ من الفقه والاهتمام بالعلم، وله فضلٌ في توجيه ابنه إلى طلب العلم، يدل على ذلك قول مالكٍ: " كان لي أخٌ في سنِّ ابن شهاب، فألقى أبي علينا يومًا مسألةً، فأصاب أخي وأخطأت، فقال لي أبي: ألْهَتْكَ الحَمَامُ عن طلب العلم. فغضبت، وانقطعت إلى ابن هرمز سبع سنين لم أخلطه بغيره "[6].

أمّا أمّهُ ـ رحمها الله ـ فقد كانت توجّهه لكتابة العلم بعد أنْ تُلْبِسه ثياب العلم وتُعَمِّمه، ثم تقول له: " اذهب إلى ربيعة فتعلّم من أدبه قبل علمه "[7]. ولقد كان لهذا التوجيه أثره البالغٌ في تكوين شخصيته، حيث اشتهر بجميل أخلاقه وسُمُوِّ سَمْتِهِ، حتى شُبِّهت أخلاقه بأخلاق الصحابة والتابعين، وحتى قال عنه تلميذه ابن وهب: " الذي تعلمنا من أدب مالك أكثر ممّا تعلّمنا من علمه "[8]، وقد ذُكر عن غير واحدٍ ممّن سمع عنه أنّه كان يقيم عنده سنةً بعد انتهاء سماعه لِيَستفيدَ من هديه وشمائله[9].

في هذه البيئة العلمية المؤثّرة انطلق مالكٌ لطلب العلم وهو حدْثٌ ابن بِضْعَ عشرةَ سنةٍ[10]، ولعل من الشواهد الكثيرة على مثابرته في الطلب مع قوة حفظه وإتقانه أنّه جاء في يوم عيدٍ إلى شيخه الزهري المحدث الراوية في بيته يطلب الحديث، فحدّثه بسبعة عشر حديثًا، ثم قال له: وما ينفعك أنْ أُحدِّثك ولا تحفظها؟ فقال مالكٌ: إنْ شئت رددتها عليك، ثم أعادها عليه. وفي رواية أنّه حدّثه أربعين حديثًا، ثم استزاده مالك فقال له: حسبك إنْ كنت رويت هذه الأحاديث فأنت من الحفّاظ، فحدّثه مالكٌ بأربعين منها، فقال له الزهري: قم، فأنت من أوعية العلم[11].

ولعل من أسرار نبوغه وتأهله المبكر تتلمذه على ثُلّة من تابعي المدينة في الرواية والتحديث، من أشهرهم نافع مولى ابن عمر، وابن شهاب الزهري، وهما من جِلّة التابعين في هذا الشأن في عصر مالك، كما أن من أبرز

1- ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: عبدالقادر الصحراوي، وآخرون، مطبعة فضالة،، المحمدية- المغرب، الطبعة: الأولى، 1/ 113 .

2- ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - على محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،1415هـ، 7/ 248 .

3- ينظر: التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1406هـ ـ 1986م، 2/ 703، ترتيب المدارك 1/ 113 .

4- حديثه الوحيد المخرج في الصحيحين: (آية المنافق ثلاث...)، أخرجه البخاري في أربعة مواضع ذكرها الباجي في التعديل والتجريح، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان خصال المنافق. ينظر: صحيح مسلم (الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط، ت: بلا، 1/ 78، التعديل والتجريح 2/ 769 .

5- ينظر: ترتيب المدارك 1/ 115 .

6- م . س 1/ 115 .

7- م . س 1/ 130 .

8- م. س 1/ 130.

9- كالذي ذكره القاضي عياض عن يحيى بن يحيى أنه مكث عند مالك سنة بعد فراغه من سماعه منه، فلما قيل له في ذلك: قال: "إنّما أقمت مستفيدًا لشمائله؛ فإنها شمائل الصحابة والتابعين". ترتيب المدارك 1/ 128.

10- ينظر: سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405هـ.1985 م، 8/ 48.

11- م. س 1/ 134 .

شيوخه في الفقه والمسائل - الذين كان لهم كبير الأثر في تكوين شخصيته العلمية ومنهجه الفقهي - شيخين من أئمة التابعين في المدينة المبرزين في هذا الشأن هما: أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن الكندي، التيمي القرشي ولاءً[1]، وأبو بكر عبد الله بن يزيد بن هرمز الأصم[2].

فربيعة تابعيٌّ من أوعية العلم، عُرِف بجودة القريحة وسداد الرأي ودقة النظر الفقهي حتى اشتهر بربيعة الرأي، وهو أول شيخ جلس إليه مالك وتتلمذ به، ويُظهر هذا الأثر عن مالك مدى تأثُّرِه به، حيث كان إذا ذُكِر في مجلسه بعد وفاته يقول: "ذهبت حلاوة الفقه منذ مات ربيعة بن أبي عبد الرحمن"[3].

وابن هرمز تابعي من فقهاء المدينة المعدودين الذين دارت عليهم الفتوى فيها، وقد ذكر مالكٌ أنّه أخذ عنه سبع سنين لم يخلطه بغيره، ولا شكّ أنّ مالكًا قد تأثّر به كثيرًا في الفقه والعلم بالسنة وما خالفها؛ لما اشتهر به ابن هرمز مع - شدة ورعه وتحفُّظه في الفتوى والتحديث - من سعة علمه بالسنة اعتقادا ومنهجا، ودرايته التامة بما استجد من مقالات أهل الأهواء والبدع، والردّ عليها انتصارًا للسنة[4].

وقد تأثّر مالك بهدي ابن هرمز في شدة الورع، وقلة الكلام، والتحفّظ في الفتيا، والإكثار من قول: لا أدري، والشدة على أهل الكلام والأهواء، وليس أدلّ على ذلك من قول مالك عنه وقد ذُكِرَ يومًا في مجلسه: "كان ابن هرمز رجلًا أُحِبُّ أن أقتدي به"[5].

ممّا تقدّم يظهر جليًّا أنّ لهؤلاء الشيوخ من المحدثين والفقهاء ـ بعد امتنان الله على مالك بالذكاءِ ورجاحة العقل ـ بالغ الأثر في تكوين شخصيته العلمية وتنمية مَلَكةَ الفقه لديه، بما مكّنهُ من تحقيق التوازن بين ما حمله من الحديث، ومعرفته بأحوال الرواة، وتمييز الصحيح من الضعيف، وبين ما اكتسبه من معرفة بالقياس والرأي، فولّد ذلك عنده دقّةَ النظر وجَوْدَةَ الاستنباط، وملاحظةَ مقاصد التشريع.

المطلب الثاني: مالكٌ عالمُ المدينة وإمام دار الهجرة:

لعلّ أمن أرجى المنح الربانية لمالك ـ رحمه الله ـ التي تُعدُّ من بواعث استحقاقه للإمامة في الأثر والرأي معا، هو ما شُهِدَ به له من كثيرٍ من السّلَفِ بأنّه هو المراد بما رواه أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ أنهُ قال: (يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ يَطْلُبُونَ العِلْمَ فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ)[6].

1- ينظر ترجمته في الطبقات الكبرى لابن سعد 5/ 415، تاريخ بغداد وذيوله، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، 8/ 420، تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.1/ 118.

2- ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد= الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي، ٢٣٠هـ، تحقيق: زياد محمد منصور، كتبة العلوم والحكم - المدينة المدينة المنورة، ط: الثانية، 5/ 416، طبقات الفقهاء ص65، تذكرة الحفاظ 1/ 118.

3- طبقات ابن سعد 5/ 416. وينظر: طبقات الفقهاء، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، هذبه: محمد بن مكرم بن منظور، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط: الأولى، 1970م، ص65، تذكرة الحفاظ 1/ 118.

4- ينظر: ترتيب المدارك 1/131،81، 182.

5- سير أعلام النبلاء 6/ 379. وينظر: "مقدمة" التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ـ محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ 1/ 73، طبقات الفقهاء ص 66، ترتيب المدارك 1/144- 147، 189 .

6- أخرجه الترمذي واللفظ له، والنسائي، وأحمد، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي.

ينظر: سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، أبو عيسى الترمذي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م، باب: ما جاء في عالم المدينة، 5/ 47، السنن الكبرى، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي مع شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، باب: فضل عالم أهل المدينة، 4/ 263، مسند أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ـ عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421هـ ـ 2001م، "من مسند أبي هريرة"، 13/ 358، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، حمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبو حاتم البُستي، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط :الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م، ذكر الخبر الدال على أن علماء المدينة... 9/ 52، المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، 1/ 168، السنن الكبرى للبيهقي، باب: ما يُستدلُّ به على ترجيح قول أهل الحجاز وعملهم، 1/ 567 .

فإنه وإن اختلف علماء الحديث في تصحيح هذا الحديث أو تضعيفه؛ إلا أنه اشتهر بين السلف وفسره بعض كبار المحدثين بأن المراد هو مالك بن أنس، والتفسير فرع التصحيح، وممن جزم بصحته الفقيه أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني بقوله: "وهو حديث لا شكّ في ثباته"1، وقال ابنُ عبد البر: "وهذا الحديث لا يرويه أحدُ إلا بهذا الإسناد، وهم أئمةٌ كلهم: سفيان بن عيينة إمامٌ، وابن جريج مثلُهُ وأجلُّ منه، وأبو الزبير حافظٌ متقنٌ، وإنْ كان بعض الناس تكلّم فيه، وأبو صالح السّمّان أحد ثقات التابعين"2. وقد ثبت عن سفيان بن عيينة الفقيه المشهور بسندٍ صحيحٍ أنّه كان يراه مالكًا3، ونقل ذلك عن السلف قائلا: "كانوا يرونه مالكًا"4.

قلت: لا يقدح فيما تقدم ما ورد عنه من تردُّدٍ في بعض الروايات نحو قوله: أراه، وأحسبه، وأظنه5، وقال قومٌ: قومٌ: هو العمريُّ6، وكالذي نقله عنه ابن عبد البر أنه أقام على ذلك زمانا ثم رجع فقال: "أراه عبد الله بن عبدالعزيز العُمَريّ"7؛ لأن العمري العابد الزاهد - مع فضله وزهده - ليس معدودًا من جملة كبار أهل العلم بالحديث والفقه في زمانه عند أهل العلم بهذا الشأن خلافا لمالك رحمه الله، ولذلك عقّب ابن عبد البر على تلك الرواية عن سفيان بقوله: "وليس العمري هذا ممّن يلحق في العلم والفقه بمالك بن أنس وإنْ كان عابدًا شريفًا"8.

على أنه لم يقتصر تأويل الحديث بمالك عن سفيان بن عيينة وما نقله عن غيره السلف في ذلك، بل ثبت ذلك أيضًا عن غيره من السلف منهم: ابن جريج، وعبدالرزاق بن همام الصنعاني، ونقله عبد الوهاب البغدادي أيضا عن عبدالرحمن بن مهدي نافيًا الخلاف عنهم في ذلك9، وبذلك فإنّه يترجّحُ أنّ مالكًا هو المراد بهذا الحديث ـ على القول بِصحّته ـ في نظر من نُقل إلينا قولهم من السلف، ويؤيّدُ ذلك هذه الرواية التي نقلها القاضي عياض عن سفيان حيث قال: " وروي عن سفيان أنّه قال: كنت أقول: هو ابن المسيب حتى قلت: كان في زمن ابن المسيب: سليمان بن يسار، وسالم بن عبدالله بن عمر وغيرهما، ثم أصبحت أقول: إنّه مالكٌ؛ وذلك أنّه عاش حتى لم يبق له نظيرٌ بالمدينة "10، بحيث لا يُعلَمُ أحدٌ قبله ولا بعده انتهى إليه علم أهل المدينة وهو مقيم بها ولم يغادرها، ولا حدّث وأفتى بها ستّين سنةً أحدٌ من علمائها يأخذ عنه أهل المشرق والمغرب، وتُضرب له أكباد الإبل من الآفاق غيره، ولا وُصِفَ أحدٌ غيره بعالم المدينة، وإمام دار الهجرة، حتى صار هذا الوصف عَلَمًا عليه ومُختصًّا به11.

1- الذب عن مذهب الإمام مالك، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، المالكي ٣٨٦ هـ، تحقيق: د. محمد العلمي، المملكة المغربية - الرابطة المحمدية للعلماء - مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، ط: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، 1/ 270.

2- حسّنَ الحديث الترمذي، وصحّحه ابن حبان، والحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي وقال عنه في السير: نظيف الإسناد غريب المتن، وصحّحه القاضي عياض في المدارك، وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيقه لسنن الترمذي، ولكن أعلّه أحمد بن حنبل بالوقف؛ لأنّ سفيان أوقفه مرّةً ولم يجز به أبا هريرة، وضعّفه الألباني لعنعنة ابن جريج وهو سيء التدليس، ولعنعنة أبي الزبير وهو مدلِّس أيضًا" والله أعلم. ينظر: سنن الترمذي 5/ 47، المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري(ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م، 1/ 168، ترتيب المدارك 1/ 69، سير أعلام النبلاء 8/ 56، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين، بن نوح بن آدم الأشقودري الألباني، دار المعارف، الرياض ـ السعودية، الطبعة: الأولى، 1412هـ. 1992م، 383/10، 384 .

3- ينظر: منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، أبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن أبي طاهر الأزدي السلماسي، تحقيق: محمود بن عبد الرحمن قدح، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص 181، 186، وقال عياض: وهذا هو الصحيح عن سفيان رواه عنه الثقات والأئمة. ترتيب المدارك 1/ 71.

4- قال عبد الرحمن بن مهدي: "يعني سفيان من أدرك، وقد أدرك التابعين". ينظر: الذب عن مذهب الإمام مالك 1/ 270.

5- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، ت: بلا، ص 19 ، ترتيب المدارك 1/ 71.

6- مسند أحمد 358/13.

7- الانتقاء ص 19.

8- م. س| ص 19.

9- ينظر: المعونة على مذهب عالم المدينة، عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، تحقيق: حميش عبد الحقّ، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة، ط، ت: بلا، 3/ 1749، ترتيب المدارك 1/ 71.

10- ترتيب المدارك 1/ 71.

11- ينظر: المعونة 3/ 1748، ترتيب المدارك 1/71- 73.

ولمّا كان من أظهر علامات معرفة جلالة العالم وتمكُّنه من العلم هو تتلمذه بين يدي العلماء المرموقين من جهة، ونبوغ تلامذته الذين أخذوا عنه وتأثروا بأصوله وطريقته من جهة أخرى، فلقد كان لمالك من علوّ كعب شيوخه، ووفرة التلاميذ وشهرتهم ما لا يكاد يُعرفُ لإمام من الأئمة قبله ولا بعده، ممن رووا عنه الموطّأ أو أخذوا عه المسائل، حتى بلغ بهم بعض من ترجم له إلى أزيد من ألف وثلاثمائة رجلٍ[1]، كما لا يّعرف لأحدٍ منهم أن اجتمع له سماع شيوخه وأقرانه له، وروايتهم عنه ممّن ماتوا قبله مع تباعد الدّهر كالذي اجتمع لمالكٍ[2]. وفي ذلك يقول مالك:" ما أحدٌ ممّن تعلّمتُ منه العلمَ إلا اضطرّ إليّا حتى سألني عن دينه"[3].

وممن روى عنه من شيوخه الذين روى هو عنهم: "يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو الأسود محمد بن عبدالرحمن الأسدي القرشي المعروف بِيَتِيمِ عروة، وزياد بن سعد، وروى عنه من الأئمة سوى هؤلاء: أبو حنيفة، وسفيان الثوري، وابن عيينة، وشعبة بن الحجاج، والأوزاعي، والليث بن سعد، وكلهم مات قبله إلا ابن عيينة ... ما زال العلماء يروي بعضهم عن بعض؛ لكن رواية هؤلاء الجِلّة عن مالك وهو حيٌّ دليلٌ على جلالة قدره ورفيع مكانه في علمه ودينه وحفظه وإتقانه، وأمّا الذين رووا عنه الموطّأ، والذين رووا عنه مسائل الرأي، والذين رووا عنه الحديث، فأكثر من أنْ يُحصوا"[4].

ومع تأهل عالم المدينة للتدريس والإفتاء والتحديث، كتب الله له القَبول؛ فذاع صيته، وحُمِدت سيرته، واشتهر علمه وفقهه، وتوافد عليه طلبة العلم من المشرق والمغرب، وأخذ عنه عدد لا يحصى من التلاميذ، بلغت شهرة كثير منهم الآفاق، منهم من أهل المدينة: عبد الملك بن الماجشون، ومحمد بن دينار، وعثمان بن عيسى بن كنانة، وعبد الله بن الصائغ، ومن أهل مصر: عبد الرحمن بن القاسم العتقي، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن عبد الحكم بن أعين صاب الشافعي، وأشهب بن عبد العزيز، ومن أهل الأندلس وأفريقيا: علي بن زياد التونسي، وزياد بن عبد الرحمن الأندلسي المعروف بشبطون، ويحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس الأندلسي، وغيرهم كثير[5].

ويكفي مالكًا أن الشافعي صاحب المذهب الفقهي السُّنّيّ المتبوع، هو من أخص تلامذته والمنافحين عن مذهبه قبل أن يستقِلّ بمذهبه المعروف[6] حتى قيل: " كفى مالكًا شرفًا أنّ الشافعيَّ تلميذُهُ، وكفى الشافعيَّ شرفًا أنّ مالكًا شيخُهُ"[7].

المبحث الثاني – شواهد استحقاق الإمامة:

المطلب الأول - إمامة مالك في الحديث والأثر:

لا شكّ أنّ من أظهر أسباب رسوخ مالك في فقهه واختياراته تحصّنه بالأثر، ومعرفته بالحديث، وإحاطته بجملة واسعة من أقوال الصحابة وفتاواهم، فالحديث هو فارسه الأول في المدينة التي كانت تعجُّ بالرواة والمحدّثين، وكان من أعلم أهلها بآثار الصحابة التابعين فيها[8]، كما وصفه مترجموه بأنه أوّلُ من انتقى الرجال من الفقهاء

1- بل بلغ بهم الخطيب البغدادي ألفًا وسبعمائة، وهؤلاء الذين اتّصل إليه حديثهم، فكيف بمن انقطعت أخبارهم أو من لم يتّصل إليه خبرهم، وقد توفي: 462هـ، ووفاة مالك: 179هـ، فبينهما ما يقرب من ثلاثة قرون. ينظر: الانتقاء ص 17، مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الدمشقي، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة ـ السعودية، 1416هـ ـ 1995م، 20/ 320، سير أعلام النبلاء 8/ 52.

2- ينظر: الانتقاء ص 18، سير أعلام النبلاء 8/ 52 .

3- ينظر: ترتيب المدارك 1/ 166، منازل الأئمة الأربعة ص 184.

4- الانتقاء ص12- 15 .

5- ينظر: طبقات الفقهاء ص146- 152.

6- الثقات، محمد بن حبان أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ٣٥٤ هـ، اثرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط الأولى، 1393هـ-- 1973م 7/ 459 .

7- تؤثر هذه المقالة عن ابن الأثير الشافعي كما نقله عنه ابن مخلوف في شجرة النور الزكية 1/ 83. وينظر: ترتيب المدارك 1/ 89، تاريخ ابن خلدون 7/ 682.

8- ينظر: الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م، 1/ 22 .

بالمدينة، وكان شديد التحرّي في حال الرواة، فلم يكن يروي إلا ما صحَّ، ولا يحدِّث إلا عن ثقة، مع الفقه والفضل والورع، حتى اشتهر عن غير واحدٍ من أئمة هذا الفنّ كأحمد ويحيى بن معين والبخاري أنّه إذا سُئل أحدهم عن راوٍ لم يترجّح حاله، فإنّه يكتفي في توثيقه بقوله: "روى عنه مالك"[1].

لقد كان مالك شديد التوقير للحديث في أخذه والتحديث به إجلالًا لرسول الله ﷺ، حيث كان يُميّزُ جلوسه للتحديث عن جلوسه للفقه والمسائل، فَمَعَ ما وُصِف به من النُّبل والمهابة في نفسه، وُصِفَ مجلِسهُ بالهيبةِ والوقار، وأنّه لا مِراء فيه ولا لغط، ووصف جلساؤوه كأنّ على رؤوسهم الطير تَسَمُّتًا وأدبًا[2]،ولقد كان يختصُّ مجلس الحديث بأنْ يغتسل أو يتوضّأ، ثم يلبس أحسن ما عنده من الثياب، ثم يمسُّ شيئًا من الطِّيبِ ويتسوّك، ثم يتمكّن في جلوسه بوقارٍ وهيبةٍ، ولا يحدِّث وهو مُتّكِئٌ ولا يكتب الحديث ولا يحدِّثُ به وهو في الطريق قائمًا مستعجلًا، فإذا قيل له في ذلك قال: " أُحِبُّ أنْ أُعظِّم حديث رسول الله ﷺ ولا أُحدِّثُ به إلا عن طهارةٍ متمكِّنًا "[3].

ولقد كان ـ رحمه الله ـ حافظًا متقِنًا، خبيرًا بالرجال، شديد الانتقاء لهم، عارفًا بصحيح الحديث والمعمول به منه، مميّزًا له عن ضعيفه ومتروكه[4]، حتى أنّ تلميذه وصاحبه عبدالله بن وهب كان إذا ذكر اختلاف الأحاديث والروايات قال: " لولا أنّ الله أنقذني بمالك والليث لضللنا، فقيل له: كيف ذلك؟ قال: أكثرتُ من الحديث فحيّرني، فكنت أعرض ذلك على مالك والليث، فيقولان لي: خذ هذا، ودع هذا "[5].

ولذلك شهد له السلف من أئمة هذا الشأن بأنّه أثبت الناس، وأنّه أثبت أصحاب الزهري، وأثبت أصحاب نافع مولى ابن عمر، وأنّه لقوة حفظه وشدة ورِعِه "كان يتقي في حديث رسول الله ﷺ الباء والفاء ونحوهما"[6]، ولذلك ولذلك قدّمه أحمد بن حنبل وغيره على معاصريه من أئمة هذا الشأن، فقد قال أحمد: " مالكٌ أتبع من سفيان الثوري، وسُئِلَ إذا اختلفا في الرواية أيّهما يختار؟ فقال: مالكٌ أكبر في قلبي، وسئل إذا اختلفت روايته عن الأوزاعي، فقال: مالكٌ أحبُّ إليّ وإنْ كان الأوزاعي من الأئمة"[7]، وكذلك قدمه على الليث بن سعد[8]، بل لقد بلغ من تعظيم أحمد أحمد لمالك أن قال: " ذا رأيت الرجل يبغِضُ مالكًا فاعلم أنّه مبتدعٌ"[9].

لقد اشتُهِرَ عن مالكٍ قوله: "إنّ هذا العلم دينٌ فانظروا عمّن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين ممّن يقول: قال رسول الله ﷺ عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ، فما أخذت عنهم شيئًا، وإنّ أحدهم لو اؤتُمِنَ على بيت مالٍ لكان أمينًا إلا أنّهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن"، وفي رواية: وإنّهم لَمِمّن يؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافًا: فمنهم من كان كذّابًا في حديث الناس ولا يكذب في علمه فتركته لكذِبهِ في غير علمه، ومنهم من كان جاهلًا بما عنده فلم يكن عندي أهلًا للأخذ عنه، ومنهم من كان يُرمى برأي سوءٍ "[10].

1- من ذلك أن أحمد سئل عن عمر بن أبي عمر مولى المطّلب فقال: يؤيد أمره مالك بن أنس فقد روى عنه، وكذلك ذكره البخاري في صحيحه وقال: قد روى عنه مالك، وأيضًا سئل ابن معين عن طلحة الأيلي وجماعة فقال: حدّث عنهم مالك. ترتيب المدارك 165/1، 166. وينظر: الثقات 7/ 459، الانتقاء ص 15.

2- ينظر: طبقات ابن سعد 5/ 469، الانتقاء ص 41 .

3- ينظر: ترتيب المدارك 14/2، 15 .

4- م . س: ترتيب المدارك 1/ 81 .

5- ينظر: الجرح والتعديل 22/1، 23، ترتيب المدارك 3/ 236.

6- قاله معن بن عيسى كما في: التعديل والتجريح، 2/ 700. وينظر: الفتاوى الكبرى 6/ 620 .

7- ينظر: ترتيب المدارك 1/ 154.

8- وقدّمه أيضًا على حمّاد بن زيد والحكم بن عُتيبة. ورُوي قريب من ذلك عن يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين وابن مهدي. ينظر: الانتقاء ص29، 31، ترتيب المدارك 54/1، 76، 155، 2/ 38 .

9- ينظر: ترتيب المدارك 2/ 38 .

10- ينظر: الانتقاء ص15- 17.

ولذلك كان من منهجه في انتقاء رواة الحديث أنّه لا يحدّث عن مبتدعٍ داع لبدعته، ولا يحدّثُ عمّن يكذب في حديث الناس، وإنْ كان لا يكذب في حديث رسول الله ﷺ[1]، ولا عمّن يفعل فعل العوام وإنْ كان إمامًا فاضلًا[2]، ولا ولا عمّن لا يَعرِفُ ما يحمل من الحديث ولا يفقه ما يحدّث به وإنْ كان عابدًا صالحًا في نفسه[3]، ومن آثار تطبيقه لهذا لهذا المنهج أنّه لمّا سُئل عن سبب عدم تحديثه عن أهل العراق قال: " لأنني رأيتهم إذا جاءونا يأخذون الحديث عن غير ثقةٍ "[4]، وأنّه إذا شكّ في الحديث طرحه كله[5].

ولعل من أبرز شواهد سعة علم مالكٍ بالحديث وتحريه في رواية صحيحه كتابه الموطأ، الذي اعتبره الشافعي وغيره من السلف أصح كتاب بعد كتاب الله[6]، حتى أجمعت الأمة على تقديم صحيحي البخاري ومسلم واعتبارهما الأصح فيما روي من الحديث المُجرّد، وأن الموطأ الأصح في الحديث غير المجرد[7].

هذه بعض أخبار مالكٍ التي يتجلّى منها قدره في العلم بالحديث سندًا ومتنًا، وعنايته بحفظه وإتقان روايته، وتحرّيه في انتقاء رجاله؛ ولذلك اعتبر البخاري وغيره أنّ أصحّ الأسانيد: مالكٌ عن نافع عن ابن عمر[8]، ولذلك خرّج له الشيخان في الصحيحين ولم يُخرجا لأبي حنيفة والشافعي، كما قدّم البخاري أحاديث مالكٍ في كل باب يكون له فيه روايةٌ فلا يبدأ بغيره[9]، ولذلك أيضًا أطلق عليه غير واحدٍ من أئمة السلف في هذا الشأن لقب أمير المؤمنين في الحديث[10].

المطلب الثاني - الإمامة في الفقه والرأي:

سرعان ما تأهّلَ مالكٌ للتدريس والإفتاء حيث جلس للإفادة وهو شاب يناهز العشرين، ولقد كان أهلًا لِئَنْ يجلس هذا المجلس؛ لقوله مخبرًا عن نفسه: "ما جلست هنا حتى شهد لي سبعون شيخًا من أهل العلم أنّي أهلٌ لموضع ذلك"[11]، ولقد كانت له حلقة في مسجد النبي ﷺ بعد موت التابعي الجليل نافع مولى عبدالله بن عمر بسنة، وازدحم الناس على حلقته حتى فاقت حلقة شيخه ربيعة، "وأقام مفتيًا بالمدينة ستين سنةً، وأخذ عنه الجمُّ الغفير من العلماء الأعلام من التابعين ومن أقرانه فضلا عن غيرهم، وارتَحَلَ إليه من الأمصار من لا يُحصى كثرةً"[12].

1- ذكر ابن عبد البر أنّ هذا هو سبب عدم توثيق مالك لمحمد بن إسحاق؛ لأنّه زعم أنّ مالكًا وآباءه موالي لبني تيم بن مرة، وهو ما نفاه مالكٌ عن الواقع واليقين الذي يعلمه بأنّهم في حلف ولاء مع بني تيم؛ فلمّا اتّهمه بالكذب هنا ردّ حديثه واتّهمه. ينظر: الانتقاء ص 11 .

2- من ذلك أنه لقي عطاء الإمام الحجة في المسجد النبوي ورآه يمسح على الغاشية والدرجة السفلى من منبر رسول الله، فلم يكتب عنه لأنّ ذلك ليس من شأن العلماء وإنّما يفعله العوام. ينظر: ترتيب المدارك 1/ 138

3- ينظر: الانتقاء ص15، 16 .

4- ينظر: ترتيب المدارك 1/ 189 .

5- ينظر: الانتقاء ص 23، سير أعلام النبلاء 8/ 67.

6- قال بذلك الشافعي وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهما. ينظر: ترتيب المدارك 2/ 70، كشف المغطا في فضل الموطا، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ابن عساكر)، تحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر العمروي، دار الفكر، بيروت، ط، ت: بلا، ص36.

7- لاحتوائه على المرسل والمنقطع والبلاغات، أو لاحتوائه على كثير من أقوال الصحابة والتابعين واختيارات الإمام مالك. ينظر: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، مالك، "المقدمة" محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري، حقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، 1/ 63.

8- بل إن ابن داود ذكر أصحّ ثلاثة أسانيد ولم يذكر فيها غير مالك وهي: مالك عن نافع عن ابن عمر، ثم مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه(وهو اختيار أحمد وابن وابن راهويه)، ثم مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. ترتيب المدارك 1/ 165، وينظر: تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ، 3/ 437، 10/ 413 .

9- ينظر: ترتيب المدارك 1/ 82 .

10- لقّبه بذلك محمد بن الحسن الشيباني، وأحمد، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني. ينظر: التعديل والتجريح 2/ 700، ترتيب المدارك 155/1، 156، 3/ 295 .

11- ينظر: ترتيب المدارك 1/ 142، تاريخ ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون الإشبيلي، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1408هـ ـ 1988 م 7/ 682، 7/ 682 .

12- ينظر: الذب عن مذهب الإمام مالك، 1/ 315، الانتقاء ص 23، 37، تاريخ ابن خلدون، 7/ 682 .

لقد استقل مالكٌ بطريقته وفقهه القائم على اتّباع السنن والآثار، مع إعمال النظر والقياس، حتى استحقّ بحقٍّ أنْ تُنْسبَ إليه ريادة مدرسة أهل الأثر في الحجاز خلافًا لمدرسة أهل الرأي في العراق التي تُنسب إلى أبي حنيفة النعمان[1].

لقد ظهر نبوغ مالكٍ في العلم، مع كمال العقل وسداد الرأي وجودة القريحة مبكّرًا، ممّا جعله يتأهّل للإفتاء وهو شابٌ يافِعٌ، حيث أفتى في زمان كان يُفتي فيه يحيى بن سعيد الأنصاري، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، ونافع مولى ابن عمر ومثلُهم[2]. ولذلك لمّا مات ربيعة وسأَلَ الناس: من للرأي بعد ربيعة؟ أجاب شيخَهُ أبو الأسود محمد بن عبدالرحمن القرشي الأسدي فقال: الغلام الأصبحيُّ؛ يعني: مالكًا[3].

ولقد ثبت عن غير واحد من شيوخ مالكٍ وأقرانه ومَنْ بعدهم، وصفِهِم له بكمال العقل ورجاحته كشيخه ربيعة وعبد الرحمن بن مهدي وسفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل وغيرهم[4]، حتى نقل القاضي عياض الاتّفاق على أنّه أعقل أهل زمانه[5].

إنّ إمامة مالك في الفقه غير خافية؛ فإنّ له فيه القدم المعلّى؛ اشتهر بِرَجَاحَةِ عقله، وحُسن رأيه، ودقّة نظره، وقوة استنباطه مع إدراكه لمقاصد التشريع، وموازنته بين أدلة الشريعة، فقدّم ما يجب تقديمه منها، ومع تأخيره لرتبة القياس والمصالح المرسلة، إلا أنه لم يغفل مقاصد التشريع في اعتبارها، بل جمع بينها وبين النصوص، والإجماع، وعمل أهل المدينة، واعتبرها عند عدم النصِّ، وخصَّص بها العموم[6]، فكان مذهبه ـ الذي هو في مجمله مذهب أهل المدينة من التابعين وتابعي التابعين ـ من أوسع المذاهب الفقهية وأنصَفِهَا عمومًا، وفي أحكام البيوع والقضاء والدعاوى خصوصًا، وفي ذلك يقول ابن تيمية: "ومن تدبر أصول الإسلام وقواعد الشريعة، وجد أصول مالك وأهل المدينة أصح الأصول والقواعد، قد ذكر ذلك الشافعي وأحمد وغيرهما"، "... فمذهب مالك في البيوعات أجود من أصول غيره، أخذ ذلك عن سعيد بن المسيب الذي يقال: هو أفقه الناس في البيوع"[7]، كما اعتبر ابن قيم الجوزية مذهب مالك وأهل المدينة في الدعاوى من أسدّ المذاهب وأرجحها[8].

ومن شواهد إمامته في الفقه ما وصَفَه به غير واحد من أنه نبيل العلم والرأي[9]، وأوصى أحمد من سأله عن عن الرجل يريد يكتب الحديث، فحديث مَنْ يكتب؟ فقال له: حديث مالك. قيل له: والرجل يريد أنْ ينظر في الرأي، فرأي من ينظر؟ قال: مالك، وسئل أيهما أفقه مالك أو سفيان الثوري؟ فقال: مالكٌ أفقه[10].

1- وذلك بعد تميُّز ظهور هذين المدرستين في أواخر حياة مالك رحمه الله، بمناظرات الأتباع في مسائل الفروع وأدلّتها، وإلا فإنّ بدايات ظهور الفَرقِ بين منهج الحجازيين والعراقيين كانت قبل ذلك بحيث ينسب إلى إبراهيم النخعي أنّه حامل لواء أهل الرأي في العراق، وإلى سعيد بن المسيب أنّه حامل لواء مدرسة الحديث والأثر في الحجاز. ينظر: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1416هـ-1995م، 1/378- 385، 2/ 548، الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، دار الفكر، سوريَّة ـ دمشق، الطبعة: الثانية عشر، ت: بلا، 1/44، 45 .

2- ينظر: الجرح والتعديل 1/ 26، الانتقاء ص27 .

3- وكذلك لمّا سأل العراقيون أبا حنيفة عن رأيه في علم أهل المدينة وعلمائها بعد زيارته لها، قال: "رأيت بها علما مبثوثًا؛ فإن يجمعه أحدٌ فالغلام الأبيض الأحمر؛ يعني: مالكًا". ينظر: الانتقاء ص 26، ترتيب المدارك 1/ 147..

4- الجرح والتعديل 1/ 27، وينظر: ترتيب المدارك 1/127، 149.

5- ترتيب المدارك 1/ 127.

6- م. س 1/87- 92 .

7- الفتاوى الكبرى، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، 1408هـ. 4/ 19.

8- ينظر: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، راجعه: سليمان بن عبد الله العمير - إبراهيم بن على العبيد، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم، بيروت، ط: الرابعة، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩م، 1/ 233.

9- كيحيى بن معين وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان. ينظر: الانتقاء ص 31، ترتيب المدارك 1/ 155 .

10- ينظر: الانتقاء ص29، 31، ترتيب المدارك 1/54، 76، 155، 2/ 38.

ومع سعة علمه وجودة قريحته في إدراك القياس والتمكُّن من آلة الفقه والاجتهاد إلا أنّه لا يُعمِلُ ذلك إلا إذا عُدِمَ النّصُ والأثر، ولذلك كان يكره الخوض في الافتراضات الجدلية والترف الفقهي فيما لم يقع من المسائل ويقول: "هذه سلسلة بنت سلسلة؛ إن كان كذا وكذا! إنْ أردت ذلك فعليك بالعراق"[1].

وهو مع ذلك كان شديد التقوى، كثير التحرّي، لا يجيب إلا عن درايةٍ تامّةٍ، حتى ذُكِر أنّه يأتيه السائل من بلادٍ بعيدة فيسأله عن ثمانٍ وأربعين مسألةٍ فيقول في اثنتين وثلاثين منها: لا أدري، وربّما يُسأل عن مائة مسألة فيجيب في خمس أو عشرٍ ويقول في الباقي: لا أدري[2]؛ ولذلك امتدحه العلماء وأكبروه حتى قال المغيرة بن عبدالرحمن: "لا والله ما رُفِعَ هذا الرجل إلا بالتقوى"[3]. وقد بيّنَ مالكٌ ضرورة تسلُّح العَالِم بهذه الكلمة وخطورة إغفالها والتسرُّع في في الفتوى بدون تَثَبُّتٍ بقوله: " جُنّة العَالِمِ: لا أدري؛ فإذا أغفلها أُصيبت مقاتله"[4].

ومن شواهد وَرِعه أيضًا أنّه كان كثيرًا ما يتحاشى قول: هذا حلالٌ، وهذا حرامٌ، بل يقول: أكره هذا، أو لا يعجبني، أو هذا أحبُّ إليَّ، ونَقَلَ ذلك عن سلفه ممّن يُقتدى بهم ويعوّل الإسلام عليهم[5].

إن مما يلخّص كل ما ذكرنا من شواهد امتلاك مالك لآلة الفقه وأدواته، تلك المناظرة المشهورة التي دارت بين تلميذه الشافعي، وبين محمد بن الحسن الشيباني، تلميذ أبي حنيفة، وهو أيضًا من رواة الموطأ عن مالك، وشهادتهما معتبرةٌ لأنهما من أخبر الناس به ومن أعلمهما بمكانته في العلم، وهذا نص المناظرة: "قال الشافعي: ذاكرت محمد بن الحسن يومًا فقال لي: أصاحبنا (يعني: أبا حنيفة) أعلم من صاحبكم (يعني مالكًا)؟. فقلت له: الإنصافَ تريد أم المكابرةَ؟ قال: الإنصافَ. قلت له: نشدتك بالله الذي لا إله إلا هو، من أعلم بكتاب الله وناسخه ومنسوخه؟ قال: اللهم صاحبكم. قلت له: فمن أعلم بسنة رسول الله ﷺ؟ قال: اللهم صاحبكم. قلت له: فمن أعلم بأقوال أصحاب رسول الله ﷺ ؟ قال: اللهم صاحبكم. قلت: فلم يبق إلا القياس. قال: صاحبنا أقيس. قلت: القياس لا يكون إلا على هذه الأشياء، فعلى أيّ شيءٍ يقيس ونحن ندّعي لصاحبنا ما لا تدّعونه لصاحبكم؟، وفي رواية: أمّا صاحبنا لم يذهب عليه القياس؛ ولكنّهُ يتوقّى ويتحرّى"[6].

والخلاصة أن مالكًا ـ رحمه الله ـ فقيه محدّث، وأنّ معالم فقهه التي يتجلّى منها تمكُّنِهِ من الأثر والقياس معًا واضحةٌ فيما خطّه بيده من فتاوى واجتهادات واختيارات في كتابه الموطأ، فضلًا عمّا "نَقَلَ عنه كبارُ أصحابه من المسائل والفتاوى والفوائد؛ فشيءٌ كثيرٌ، ومن كنوز ذلك المدونة، والواضحة"[7]، والموازية، والعتبية، والمجموعة[8].

مما تقدم يترجّح انفراد مالك بن أنس - من بين سائر أئمة المذاهب الثلاثة: أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد- بإمامته في الحديث والفقه معًا، وهذه المَيزَة لا يُنازعه فيها سائر الثلاثة؛ للاتِّفاق على إمامة أبي حنيفة والشافعي ـ

1- ينظر: ترتيب المدارك 1/ 89، 3/ 292 .

2- ينظر: الانتقاء ص 38، ترتيب المدارك 1/ 183 .

3- ينظر: ترتيب المدارك 1/ 183 .

4- الانتقاء ص 37 .

5- ينظر: ترتيب المدارك 1/ 179 .

6- أورد هذه المناظرة غير واحد من المؤرخين والفقهاء كابن عبدالبر والشيرازي الشافعي والقاضي عياض. ينظر: الانتقاء ص 24، طبقات الفقهاء ص 68، ترتيب المدارك 83/1، 151.

7- سير أعلام النبلاء، 8/ 90.

8- المدونة لسحنون بن سعيد التنوخي، ت: 240هـ، عن ابن القاسم عن مالك، والواضحة لعبدالملك بن حبيب الأندلسي، ت: 238هـ، والموازية لمحمد بن إبراهيم بن المواز الإسكندراني، ت: 269هـ، والعتبية لمحمد بن أحمد العتبي الأندلسي، ت: 254هـ، والمجموعة لمحمد بن إبراهيم بن عبدوس القيرواني، ت: 260هـ. ينظر: ترتيب المدارك 85/4، 122، 167، 222، 252.

رحمهما الله ـ في الفقه دون الحديث[1]، وهذا ما ذكره القاضي عياض صراحة بقوله: "وأمّا أبو حنيفة والشافعي فيُسلّم لهما حسن الاعتبار، وتدقيق النظر والقياس، وجودة الفقه والإمامة فيه، لكن لا يُسلّم لهما إمامةٌ في الحديث، ولا معرفةٌ به، ولا استقلالٌ بعلمه، ولا يَدّعيانه، ولا يُدّعى لهما، وقد ضعّفهما أهل الصّنعةِ... وإن كان الشافعي مُتّبعًا للحديث، ومُفتِّشًا على السنن؛ لكن بتقليد غيره"[2].

أمّا أحمد بن حنبل فإمامته في الحديث متّفق عليها، ولكن رتبته في الفقه وتدقيق النّظر والقياس دون رتبة الثلاثة، وإنْ نازع بعض أصحابه في ذلك[3]، حيث أنّ جمهور المتقدّمين لم يعتدوا بقوله في الخلافيات[4]، ولذلك لم يذكره ابن عبد البر في كتابه الانتقاء الذي قصد فيه الترجمة لأئمة المذاهب الفقهية المتبوعة وأصحابهم في زمانه حيث قال في مقدمته: " أمّا بعد فإنّ طائفة ممّن عُني بطلب العلم وحمله...، سألوني مجتمعين ومتفرّقين أنْ أذكر لهم من أخبار الأئمة الثلاثة الذين طار ذكرهم في آفاق الإسلام؛ لِمَا انتشر عنهم من علم الحلال والحرام ـ فذكر مالكًا والشافعي وأبا حنيفة ـ عيونًا وفِقَرًا يستدِلُّون بها على موضعهم من الإمامة في الديانة... ومن ثناء العلماء بعدهم عليهم، وتفضيلهم لهم وإقرارهم بإمامتهم "[5].

نمادج من شهادات العلماء على استحقاق مالك للإمامة:

1 . قال محمد بن الحسن الشيباني ت: 189هـ: "كان والله ـ أي مالك ـ أميرَ المؤمنين في الآثار"[6].

2 . قال سفيان بن عيينة ت: 198هـ: "مالكٌ إمامٌ، مالكٌ سيد أهل المدينة وسيد المسلمين، وأعلم أهل الحجاز، وحجّةٌ في زمانه، رحم الله مالكًا؛ ما كان أشدّ انتقاءه للرجال، وما نحن ومالكٌ؛ إنّما كنا نتّبع آثار مالك، وننظر الشيخَ إنْ كان كَتَبَ عنه مالكٌ كتبنا عنه"[7].

3 . قال يحيى بن سعيد بن فروخ القطان ت: 198 هـ: "مالك إمام الناس في الحديث... وما في القوم أصحّ حديثًا من مالك. يعني: الأوزاعي والسفيانين"[8].

4 . قال محمد بن إدريس الشافعي ت: 204هـ: "مالكٌ معلّمي وأستاذي، إذا ذُكر العلماء فمالكٌ النجم، ولم يبلغ أحدٌ مبلغ مالكٍ في العلم؛ لحفظه وإتقانه وصيانته، جعلتُ مالكًا حجّةً بيني وبين الله"[9].

5 . قال يحيى بن معين ت:233هـ: "مالكٌ أمير المؤمنين في الحديث، مالكٌ نبيل الرأي، نبيل العلم، أخذ المتقدّمون عن مالكٍ ووثّقوه، مالكٌ إمامٌ من أئمة المسلمين، مُجمعٌ على فضله وثبته في الحديث"[10].

1- روي عن الشافعي أنّه قال لعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل: "أما أنتم فأعلم بالحديث مني والرجال، فإذا كان صحيحا فأعلموني أن يكون كوفيا أو بصريا او شاميا أذهب إليه إذا كان صحيحًا". وقال أيضًا لبعض أصحاب الحديث: " أنتم الصيادلة ونحن الأطباء". ينظر: الانتقاء ص 75، سير أعلام النبلاء، للذهبي، 10/ 23 .

2- ترتيب المدارك 1/ 85 .

3- ينظر: الفكر السامي 1/ 28 .

4- قال محمد بن الحسن الحجوي: "لم يعتبر ابن جرير الطبري في الخلافيات مذهب ابن حنبل وكان يقول: إنما هو رجل حديث لا رجل فقه، وامتحن ذلك، وقد أهمل مذهبه كثير ممن صنفوا في الخلافيات كالطحاوي والدبوسي، والنسفي في منظومته، والعلاء السمرقندي، والفراهي الحنفي أحد علماء المائة السابعة في منظومته ذات العقدين، وكذلك أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي المالكي في كتابه الدلائل، والغزالي في الوجيز وأبو البركات النسفي في الوافي، ولم يذكره ابن قتيبة في المعارف، وذكره المقدسي في أحسن التقاسيم في أصحاب الحديث فقط مع ذِكْرِهِ داود الظاهري في الفقهاء". الفكر السامي 27/1، 28 .

5- الانتقاء ص8، 9 .

6- ينظر: ترتيب المدارك 3/ 295 .

7- ينظر: مقدمة التمهيد 1/ 65، ترتيب المدارك 76/1، 138، 149 .

8- ينظر: ترتيب المدارك 1/ 155.

9- ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، ت ٤٣٠هـ، السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، 6/ 318، 318، تهذيب التهذيب 10/ 9 .

10- ينظر: التعديل والتجريح 2/ 700..

6 . قال أحمد بن حنبل ت: 241هـ: "مالكٌ سيِّدٌ من سادات العلم، وهو إمامٌ في الحديث والفقه، ومَنْ مثل مالكٍ مُتّبعٌ لآثارِ مَنْ مضى مع عقلٍ وأدبٍ"[1].

7 . قال أحمد بن شعيب بن علي النَّسَائي ت: 303هـ: "ما عندي بعد التابعين أنبل من مالك، ولا أجلّ منه، ولا أوثق، ولا آمن على الحديث منه، ولا أقلَّ روايةً عن الضعفاء؛ ما علمناه حدّثَ عن متروكٍ إلا عبدالكريم بن أبي المُخارق"[2][3].

9 . قال أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ت: 462هـ: "ومن اقتصر على حديث مالكٍ ـ رحمه الله ـ فقد كُفِيَ تعب التفتيش والبحث، ووضع يده من ذلك على عُروةٍ وثقى لا تنفصم؛ لأنّ مالكًا قد انتقد وخلّصَ ولم يرو إلا عن ثقةٍ حجّةٍ"[4].

10. قال أحمد بن عبدالحليم بن تيمية ت: 728هـ: "فلا ريب عند أحدٍ أنّ مالكًا ـ رضي الله عنه ـ أقوم الناس بمذهب أهل المدينة روايةً ورأيًا؛ فإنّه لم يكن في عصره ولا بعده أقوم منه، كان له من المكانة عند أهل الإسلام ـ الخاص منهم والعام ـ ما لا يخفى على مَن له بالعلم أدنى إلمام"[5].

11 . قال محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي ت: 748هـ: "ولم يكن بالمدينة عالمٌ من بعد التابعين يُشبه مالكًا في العلم والفقه والجلالة والحفظ ... وبكل حالٍ: فإلى فقه مالكٍ المنتهى؛ فعامّةُ آرائه مُسدّدةٌ، ولو لم يكن له إلا حسم مادة الحِيَلِ ومراعاة المقاصد لكَفَاهُ"[6].

خاتمة:

هذه خاتمة ألخص فيها نتائج هذا البحث التي تتمثل في أهم الملامح والبراهين التي تدل على استحقاق الإمام مالك بن أنس للإمامة في الحديث والفقه معًا، وتفرده من بين أئمة المذاهب الثلاثة بهذه الخاصية:

1. نشأ مالك في أسرة لها جذور وحظ وافر من العلم والفضل؛ فجده مالك بن أبي عامر من كبار التابعين المدنيين وفضلائهم، روى عن جمع من الصحابة والتابعين، وهو من أهل شورى عمر بن عبد العزيز، وأخرج له الشيخان في صحيحيهما، وعمّه أبو سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر، كان من رواة الحديث، وله حديث في الصحيحين.
2. تتلمذ مالك في رواية الحديث ودرايته على عالمين جليلين من أئمة التابعين هما: نافع مولى ابن عمر، وابن شهاب الزهري؛ وهما من جِلّة أهل المدينة في الحديث والفقه والإفتاء الذين عاصرهم مالك.
3. شرف مالك بالتفقه على عالِمَيْنِ جليلين من كبار فقهاء تابعي أهل المدينة وأجودهم قريحة وأسدّهم رأيًا، وهما: ربيعة الرأي، وعبدالله بن هرمز الأصم.
4. وصف جمهور السلف له بأنه نبيل العلم نبيل الرأي، وأنه من أعقل أهل زمانه.
5. شهادة بعض السلف له بأنه أول من انتقى رجال الحديث في المدينة، وأنه لا يحدث إلا عن ثقة، وأنه أثبت الرواة عن نافع مولى ابن عمر، وعن ابن شهاب الزهري.
6. اشتهاره بالتقوى وشدة التحري فلا يفتي إلا عن دراية تامة، وإلا على ما يترتب عليه عمل.

1- ينظر: ترتيب المدارك 1/ 154 .

2- قال ابن عبد البر: " وإنّما روى مالك عن عبدالكريم بن أبي المخارق وهو مُجتمع على ضعفه وتركه؛ لأنه لم يعرفه إذا لم يكن من أهل بلده، وكان حسن السّمت والصلاة فغرّه ذلك منه، ولم يدخل في كتابه عنه حكمًا أفرده به". مقدمة التمهيد 1/ 60.

3- ينظر: التجريح والتعديل 2/ 699.

4- مقدمة التمهيد 1/ 60.

5- مجموع الفتاوى 20/ 320.

6- سير أعلام النبلاء 8/ 55.

7. اختصه بعض السلف بلقب أمير المؤمنين في الحديث.
8. كتابه الموطأ من أعظم دواوين السنة، وقد عدّه الشافعي وغيره في زمانه أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل.
10. خرّج له الشيخان في صحيحيهما ولم يُخرجا لأبي حنيفة والشافعي.
11. عدّ البخاري وغيره أنّ أصحّ الأسانيد: مالكٌ عن نافع عن ابن عمر، كما قدّم البخاري أحاديث مالك عن غيره في كل باب يكون له فيه روايةٌ.
12. امتداح بعض العلماء المحققين من غير المالكية لفقه مالك ووصفهم له بأن عامّة آرائه مُسدّدةٌ، وبأن فقهه في باب البيوع والشهادات المبني على فقه أهل المدينة له فيه القدم المُعلّى، وفي الجملة لو لم يكن له إلا حسم مادة الحِيَلِ ومراعاة المقاصد في فقهه لكَفَاهُ.
12. نيله شرف ثبوت تأويل جمهور السلف من التابعين فَمَنْ بعدهم لحديث عالم المدينة الذي تُضرب له أكباد الإبل طلبا للعلم بأنه مالك بن أنس، وهذا مع ما فيه من أسباب البركة والتوفيق؛ فإنه يُستأنس به في استحقاقه للإمامة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، حمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبو حاتم البُستي، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط :الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

2. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - على محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،1415هـ.

3. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، ت: بلا.

4. تاريخ ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون الإشبيلي، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط: الثانية، 1408هـ ـ 1988م.

5. تاريخ بغداد وذيوله، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

6. تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

7. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: عبدالقادر الصحراوي، وآخرون، مطبعة فضالة،، المحمدية- المغرب، الطبعة: الأولى.

8. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

9. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ

10. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج جمال الدين المزي، ٧٤٢هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.

11. الثقات، محمد بن حبان أبو حاتم، الدارمي، البُستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣م.

12. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.

13. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

14. الذب عن مذهب الإمام مالك، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، المالكي، تحقيق: د. محمد العلمي، المملكة المغربية - الرابطة المحمدية للعلماء - مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، ط: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

15. السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ.

16. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين، بن نوح بن آدم الأشقودري الألباني، دار المعارف، الرياض ـ السعودية، الطبعة: الأولى، 1412هـ ـ 1992م.

17. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، أبو عيسى الترمذي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

18. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، ط: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

19. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي مع شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

20. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

21. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، "المقدمة" محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري، حقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

22. طبقات الفقهاء، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، هذبه: محمد بن مكرم بن منظور، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط: الأولى، 1970م.

23. الطبقات الكبرى(طبقات ابن سعد)، أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي، تحقيق: زياد محمد منصور، كتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط: الثانية.

24. الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، راجعه: سليمان بن عبد الله العمير - إبراهيم بن على العبيد، دار عطاءات العلم الرياض - دار ابن حزم، بيروت، ط: الرابعة، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩م.

25. الفتاوى الكبرى، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، 1408هـ.

26. الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، دار الفكر، سوريَّة ـ دمشق، الطبعة: الثانية عشر، ت: بلا.

27. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1416هـ- 1995م.

28. كشف المغطا في فضل الموطا، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ابن عساكر)، تحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر العمروي، دار الفكر، بيروت، ط، ت: بلا.

29. مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الدمشقي، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة ـ السعودية، 1416هـ ـ 1995م.

30. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

31. مسند أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ـ عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421هـ ـ 2001م.

32. المعونة على مذهب عالم المدينة، عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، تحقيق: حميش عبد الحقّ، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة، ط، ت: بلا.

33. مقدمة التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ط، ت: بلا.

34. منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، أبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن أبي طاهر الأزدي السلماسي، تحقيق: محمود بن عبد الرحمن قدح، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

المحـــــتـــــويـــــات

عنـــــوان البحـــــــــث	رقم الصفحة
المسائل اللغوية من خلال توجيه القراءات القرآنية، نماذج مختارة من سورتى الفاتحة والبقرة (دراسة وصفية تحليلية) د. بشير على خليل	8
الإمام مالك بن أنس استحقاق للإمامة في الحديث والفقه د. عبدالحكيم ميلاد الكاسح	26
مِنْ فتاوى الشيْخ سَالِمٌ الْعَرَبِيُّ الْمَسَلاَتِيُّ اللَّوَاتِيُّ المولُود في: (1333هـ = 1915م، والْمُتوفَّى في: 1415هـ = 1995م): ((جَمْعاً ودراسةً وتحقِيقاً)) د. عصام عليّ مفتاح الْخِمْري	41
القواعد الفقهية الحاكمة في مجال حماية المستهلك "نماذج وتطبيقات " د . حسن المهدي محمد الطاهر	79
أثر مقاصد العدالة في المعاملات المالية والاقتصادية: دراسة وصفية تحليلية د. محمد الحسن محمد حامد الحضيري	94
الجهاد في الإسلام وشبهات الأعداء حوله أ.أبو الناصر محمد مجاهد موسى	104
اختِلاَفُ القُرَّاء السبعة في البَسمَلَةِ مِن طَرِيقِ الشَّاطِبِيَّةِ أ.عبدالسلام محمود الاسطى	120
المناهج المعاصرة في القضايا النازلة أ . عمر أبو بكر عمر امصيري	136
الأنشطة الطلابية ودورها في تنمية الشخصية الاجتماعية القيادية دراسة ميدانية على عينة من الاخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات التعليمية –مصراتة د . فاطمة محمد عمر ارفيدة	155
الآثار الاجتماعية والثقافية المصاحبة للتصنيع أ. فاطمة معمر إبراهيم العائب	166
القيم الأخلاقية للمهنة وأهميتها في العملية التعليمية أ.خميس امحمد الجديد	191
الكفايات التدريسية اللازم توافرها لدى معلمي التربية الخاصة ببعض مراكز تدريب وتأهيل ذوي الإعاقة بمدينة زليتن أ. حسن علي سالم خليفة	209